



PROVISIONAL

A/PV.2405

13 November 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأربعمائة والخامسة بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الساعة ١٥/١٥

(لوكسمبرغ)

السيد ثورن

الرئيس :

— الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة [١٢٣]

— قضية قبرص [١٢٥]

(أ) مشروع قرار مقدم من قبرص ،

(ب) مشروع قرار مقدم من تركيا .

(ج) تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في اقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بآدارة شؤون المؤتمرات "؛

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٥/٤٥بيان من الرئيس

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : على أثر بعض الكلمات التي أدلت بها بعض الوفود ، أعتقد أنه من واجبي أن أتخذ موقفاً بالنسبة لبعض البيانات التي عممت وأذيعت باسمي ، والتي أشارت بعض البلبله . وانني أغتنم الفرصة لكي أذكر مرة أخرى ، وآمل للمرة الأخيرة ، ذلك أنني اضطررت الى اصدار بيان تصويبي بالأمس هدفه تجنب أي لبس ، وخاصة بالنسبة للبيان الذي القيته قبل التصويت على العنصرية ، والبيان الذي القيه الآن أقدمه باعتباري رجلاً سياسياً من لكسمبرغ . وانني آسف أشد الأسف لأن هذا التصريح قد وزع وكأنه من قبل رئيس الجمعية العامة . وانني اتحمل مسؤولية هذا البيان . انني قلت اذا كانت لدى الشجاعة لبدء الرأي ، فانني أيضا لدى الشجاعة أن أعترف بأخطائي . انني آسف لهذا وأعتذر .

اليوم انني أتحدث كرئيس للجمعية العامة . وانني على يقين من أنه ليس هناك أحد في هذه القاعة يود أن يشكك في أنني في كافة المحافل التي رأستها ، وباعتباري رئيساً للجمعية العامة ، فانني كنت دائما أقود المباحثات بصورة غير منحازة تماما . وانني كنت أترك المناقشة تجري بطريقة منظمة وموضوعية ، وأعتقد أنني أقوم بذلك حتى الآن ، وفي نيتي أن أطبق نفس الأسلوب في المستقبل .

وانني مقتنع بانكم جميعا ، سواء منكم من كان ينتمي الى الاغلبية او الاقلية ، الذين يرغبون دائما في ان يكونوا قادرين على التعبير عن آرائهم بحرية — تلك الآراء التي احترمها دائما سوف استمر في احترامها — سوف تمنحني ايضا ، كسياسي من لوكسمبرغ ، المسؤولية والحرية في التعبير عن آرائني .

اعتقد بعد هذا ان الجمعية العامة يمكنها ان تستأنف في جو من الهدوء والصفاء مناقشة المسائل المعقدة ، وذلك بروح من الوفاق والتعاون كنت دائما احبذها خلال حياتي كلها ، وفي بحث المشكلات الهامة . وسوف اعمل جاهدا على تحقيق هذه الروح مستعينا بتعاون كافة الوفود .

السيد رامبول (موريشيوس) (الكلمة بالانجليزية) : سيدي الرئيس ، لقد استمعنا الى بيانك بمنتهى الاهتمام ، واعتقد انني استطيع ان اتحدث نيابة عن معظم الزملاء هنا ، وخاصة المجموعة الافريقية ، ومجموعة دول عدم الانحياز ، ونقول اننا اخذنا علما بالبيان الذي ادليتم به ، واستطيع ان اقول ان الموضوع يعتبر منتهيا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل موريشيوس ، واعطي الكلمة الآن لممثل اليمن .

السيد مكسي (اليمن) : السيد الرئيس ، لقد استمعنا الآن الى كلمتك التي عبرتم فيها عن اعتذاركم الشديد واننا بذلك نعتبر الموضوع منتهيا . ونود أن يسجل ذلك في محضر هذه الجلسة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل اليمن . وانني اشاركه نفس الشعور .

بند ١٢٣ من جدول الأعمال

الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة (A/10344) (PART I)

قدم السيد كريم (بنغلاديش) ، مقرر اللجنة الثانية تقرير اللجنة الثانية (جزء ١) (A/10344) ، ثم تحدث كما يلي :

السيد كريم (بنغلاديش) مقرر اللجنة الثانية (الكلمة بالانجليزية) : يشرفني ان اعرض على الجمعية العامة الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية حول البند ١٢٣ وهو الانماء والتعاون الاقتصادي

الدولي وتنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ، وهذا وارد في الوثيقة A/10344 . في الفقرة السادسة من هذا التقرير توصي اللجنة الثانية بان تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار وعنوانه : التغذية الخاصة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية . وان مشروع القرار هذا قد تمت الموافقة عليه دون تصويت . ،

وخولت اللجنة الثانية تقديم هذا التقرير حول البند ١٢٣ . وان اللجنة - تطلب من الجمعية العامة الموافقة على مشروع هذا القرار حتى يمكن ان يحال الى الحكومات في الوقت الملائم ، وبالتالي تؤكد على فكرة التغذية الخاصة في المناقشات القادمة .

تطبيقا للمادة ٦٦ من لائحة الاجراءات تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثانية

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعتقد ان موقف الوفود اصبح واضحا في اللجنة الثانية نفسها فيما يتعلق بمشروع القرار المقدم ، للجمعية ، كما تنعكس هذه المواقف في ملخص تقارير اللجنة الثانية . وقد اوضحت السكرتارية انه لم يطلب احد الكلمة لشرح التصويت ، ولهذا السبب سوف نتخذ قرارا الآن عن مشروع القرار الذي توصي به اللجنة الثانية في الفقرة ٦ من التقرير الوارد في الوثيقة A/10344 .

وكما يبدو انه ليس هناك اعتراض ، هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تقرر الموافقة على مشروع القرار ؟

ووفق على مشروع القرار (٣٣٨٧ قرار ٣٣٨٧) (٥ - ٣٠)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بهذا نكون قد انتهينا من بحث البند ١٢٣ من جدول الأعمال ، وهو البند الأول على جدول اعمال اليوم .

مواصلة نظر البند ١٢٥ من جدول الأعمال

قضية قبرص :

- أ - مشروع قرار مقدم من قبرص (A/L.769)
- ب - مشروع قرار مقدم من تركيا (A/L.773)
- ج - تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/10352)

السيد تركمن (تركيا) (الكلمة بالانجليزية) : ان الأمم المتحدة قد عالجة قضية قبرص على فترات متقطعة خلال عشرين عاما تقريبا ، وقد اشتركت على نحو وثيق في العملية الصعبة للمفاوضات التي ادت في ١٩٦٠ الى انشاء دولة مستقلة في هذه الجزيرة . ان الجمعية العامة ، ولجانها ، ومجلس الأمن قد عقدوا اجتماعات لا حصر لها بشأن هذا الموضوع .

ان الامناء العامين لمنظمتنا ، قد أنيطت بهم مهام متعددة ، في ظروف مختلفة . وأخيرا ، وليس
آخرا ، فان الأمم المتحدة انشأت منذ ١٩٦٤ قوة للحفاظ على السلم في الجزيرة . وفي هذا
الصدر ، أود أن أعرب عن امتنان حكومتي للدول الأعضاء التي أسهمت في هذه القوة . وان مساهماتها
في الحفاظ على السلم في الجزيرة ، كانت لها قيمة كبرى .

كذلك أود أن أشيد أيضا ، بالممثل الخاص للامين العام في قبرص ، سعادة السفير
ويكمان مونوز ، لجهوده التي لا تكل في اداء مهامه . كما أود - أيضا - أن أرحب بالممثل الجديد
للامين العام سعادة السفير بييريز كيولار ، الذي يتمتع بصفات بارزة ، كدبلوماسي محنك ، ويعرف
شؤون قبرص معرفة تامة يقدرها الجميع ، ونتمنى له النجاح الكامل . كما أود أن أعرب عن امتنان
حكومة تركيا للسيد الامين العام الدكتور كورت فالدهايم ، الذي لم يدخر وسعا في تلمس حل
لقضية قبرص . ان تفانيه في خدمة قضية السلم ، ومبادئ الأمم المتحدة ، وصفاته الشخصية البارزة
تعتبر ضمانات لتحقيق العدالة ، والتسوية المنصفة لهذه القضية . وأخيرا ، فاننا نوجه شكرنا الى
مساعد الامين العام ، قائد قوات الامم المتحدة ، لجهوده التي بذلها في اداء مهامه .

ان أغلبية أعضاء الجمعية ، قد عرفوا خيرا معرفة تطور قضية قبرص عبر السنين ، ورغم ذلك
أود أن أركز اهتمام الأعضاء الموقرين نحو بعض المراحل الهامة التي اتسم بها تطور قضية قبرص حتى
الأوضاع الراهنة .

ان قبرص قد أصبحت دولة مستقلة في ١٩٦٠ بعد الموافقة على دستور الطائفتين ، يقوم
على المساهمة المشتركة ، والمتساوية للطائفة التركية ، والطائفة اليونانية . وكان ذلك بنية عامة
تأخذ في الاعتبار العلاقات القائمة هناك ، وهي علاقات - في الواقع - ذات طابع فريد . وفي هذا
الصدر ، قد يكون من الصعب أن نجد موقفا مشابها في أية دولة من دول العالم الثالث ، التي
استقلت بعد تصفية الاستعمار . ان الاختلاف بين الطائفتين في قبرص ليس من ناحية الجنس ، أو
الثقافة ، أو الوطن . ولكنه أعمق من ذلك ، لأن المجموعتين تعتبران جزئيين من دولتين متجاورتين
هما تركيا ، واليونان ، وتعتبران نفسيهما جزئيين لا ينقسمان من الأمتين ، وتعتبران مصيرهما
مرتبط بمصير هاتين الأمتين . كما أن تركيا ، واليونان كانت لهما علاقات تاريخية طويلة ، انعكست
في العلاقات المشتركة بين الطائفتين في جزيرة قبرص .

ان تشكيل دولة قبرص قد عكس تلك الحقائق ، وأوجد مشاركة بين الطائفتين تقوم على مصالح المشتركة في الحفاظ على حالة قابلة للبقاء . تمكن الشعوب من الرفاهية والنمو في آن واحد . ومن أجل البقاء ، فان دولة قبرص طلبت ، ليس فقط صون التوازن الدستوري ، ولكن أيضا التفاني من قبل الطائفتين في إخلاصهما للاستقلال ، وسلامة تراب الاراضي ، وسلامة الجمهورية .

لقد كان واضحا - حتى في يوم الاستقلال - ان أية محاولة من قبل أية طائفة لا تتابع سياسة موجهة نحو استيعاب الجزيرة في الوطن الأم ، أو أي شيء يعيب بالدستور ، سيؤدي باستقلال جمهورية قبرص الى موقف خطير ، كما يؤدي الى نضال عنيف بين الاتراك ، وبين اليونانيين . ومن ثم فقد انعقد العزم من جانب تركيا ، واليونان على اتباع سياسات ازاء الجمهورية الفتية ، وفقا للاعتبارات المذكورة ، ولتشجيع الطائفتين على الحياة في انسجام وتعاون .

عندما نناقش قضية قبرص ، ينبغي علينا أن نرجع الى تطور الأوضاع في الجزيرة ، التي لم تستجب مع تلك المتطلبات . ان جمهورية قبرص لم تحيا الا ثلاثة أعوام ، انهارت بعدها في ١٩٦٣ . لقد كان السبب في تلك النتيجة الفاجعة ، ان قيادة الطائفة القبرصية اليونانية أقنعت الأكرية بأن قبرص جزيرة يونانية ، وكانت تنظر للاستقلال كمرحلة مؤقتة تنتهي ، بأسرع وقت ممكن الى الاتحاد مع اليونان . ان إخلاص الطائفة القبرصية اليونانية لم يكن موجها نحو استقلال الجزيرة ، ولكن نحو القضاء على ذلك الاستقلال . ان الخروج على الدستور قد ازداد يوما بعد يوم ، وأدى الى هجوم عنيف مفاجئ على المجموعة القبرصية التركية ، وذلك لحرمانها من حقوقها ، والنظر اليها كعقبة في طريق تحقيق الاينوزيس .

وحيثما نفذت تلك السياسات الخطيرة في قبرص ، فقد كان من واجب تركيا ، واليونان وضع حد لها . وفي هذه الحالة ، فان المجتمع القبرصي اليوناني ، كان هو المسؤول عن تلك الأوضاع الخطيرة ، وكان على اليونان أن تجعل تلك الطائفة تسترشد بالصواب ، وكان عليها أن تقوم بذلك ، حتى لا يقضى على جمهورية قبرص . ولكن - للأسف - هب ربح مخالف لذلك في ١٩٦٤ ، فقد قام رئيس وزراء اليونان بالقاء كلمات نارية أثارت المشاعر الوطنية لدى اليونانيين ،

ودفعت بالأسدقف مكايروس الى العمل بجرأة متزايدة نحو الخروج على دستور الدولة ، بحيث كان قد حوّل الدولة الى وسيلة للقهر والعدوان . كما أن اليونان طالبت بذلك على نحو صريح ، بل انها خرقته واستقلال قبرص ، حيث أرسلت . . . ٢٠ جندي الى الجزيرة .

لقد انهارت جمهورية قبرص بعد المحاولات المشتركة من قبل اليونانيين ، والطائفة القبرصية اليونانية . وقد قامت طائفة عسكرية في اليونان بالعمل لتحقيق الاينوزيس ، ولكن مصير القبارصة الأتراك كان قد تعرض لخطر تم وصفه للأمم المتحدة ولمجلس الأمن عن طريق ممثلي الطائفة القبرصية التركية . وتتذكر كافة الوفود الموجودة هنا ذلك ، ويمكنها أن ترجع الى المحاضر لتعرف ما عانتته تلك الطائفة من اذلال واضطهاد .

وفي ١٩٦٧ كانت هناك نقطة تحول في تاريخ قبرص ، وذلك عندما وضعت سياسة لوضع حد لاستقلال الجمهورية . وحدث ذلك الهجوم العنيف ، الذي قدم من أثينا ، والذي نفذه الجنرال جريفاس ، الذي كان قائدا لقوات الاحتلال اليونانية . وقد ردت تركيا ردا عنيفا . وقامت أزمة عنيفة أدت في النهاية الى سحب القوات التكتيكية اليونانية ، والى ابعاد الجنرال جريفاس . ورغم ذلك فقد كان من المفترض أن تتخلى اليونان عن فكرة ضم الجزيرة .

لقد ساد الأمل بأن الطائفتين سوف تقيمان الجمهورية على أساس جديد ، وقامت مفاوضات بين الطائفتين في هذا الصدد ، استمرت ست سنوات من ١٩٦٨ الى ١٩٧٤ . وكان اليونانيون لا يتنازلون عن أي شيء ، وفرغ صير القبارصة الأتراك ، ولم يستطيعوا التوصل الى حل سريع ، وقالوا أنه من المستحيل وضع دستور جديد ، واتمام التسوية في وقت قصير . وقد نصرحوا بالصبر المرة بعد الأخرى .

ان صبر القبارصة الأتراك كان طويلا للغاية ، حيث استمروا في التفاوض ست سنوات ، وذلك رغم سيادة الهيمنة العسكرية لليونانيين ، ورغم عدم استطاعة المحافل الدولية ، الاستماع الى وجهات نظر القبارصة الأتراك . ورغم أن القبارصة الأتراك قد حرّموا من المساهمة في الحكم .

ان ما نواجهه اليوم ، هو انعكاس للاوضاع . فاليوم يشكو القبارصة اليونانيون من أنه ليس هناك أي تقدم ، وان الوقت قد أصبح ملحا للغاية ، وان العلاقات بين المجموعتين لا يمكن الا أن تأخذ في الاعتبار تلك الأوضاع .

يبدو أن اليونانيين في قبرص قد اكتشفوا ان الوقت له أهميته الكبرى . ونحن نوافقهم على ذلك . ونريد ان نرى تقدم ما محدد في المحادثات بين الطائفتين ، كما نريد ان نرى عملا سريعا . ولكننا لا نرى أى تبرير لتلك الحجج التي يدلي بها الذين يدعون الآن أنهم شهداء . ان الوقت هام ، وقد كان هاما خلال الأعوام الستة الماضية ، عندما كانت الادارة القبرصية اليونانية ، تسخر من المفاوضات بين الطائفتين ، وما زال الوقت ثمينا اليوم . ولكن القول بأن تركيا ، والطائفة القبرصية اليونانية مسؤولتان عن تلك الأوضاع ، ليس الا مجرد كذب . ان اليونانيين يخدعون أنفسهم فيما يتعلق بما حدث في قبرص عام ١٩٧٤ ، لقد نسوا ما وصفه الاسقف مكاريوس - وأود ان أشير الى مصادر مسؤولية في هذا الشأن - بأنه غزو يوناني صريح ، وقد نسوا بسهولة ان قبرص ، كانت ستفقد استقلالها ، وانها قد حكم عليها بأن تعيش تحت نظام فاشستي ديكتاتورى . انهم نسوا الأسباب الحقيقية لتلك الفاجعة ، وركز اليونانيون جهودهم على رد الفعل للعمل المشروع الذى قامت به تركيا . وبهذا ، فقد نسوا المشكلات الحقيقية .

اننا نعرف جميعا ، ان التوصل الى تسوية سلمية ، ليس أمرا سهلا . ان بيانات ممثلي القبارصة الاتراك ، والقبارصة اليونانيين ، قد أوضحت ان المشكلة التي تواجهها معقدة للغاية . ان موضوع قبرص معقد حقا ، ليس فقط بسبب الصعوبات الداخلية ، ولكن أيضا بسبب تعدد وجهات النظر التي تضلل .

ولقد رأينا مثلا لسوء الفهم ، فيما يتعلق بقضية قبرص ، في بيان ممثل داهومي ، وانسى آسف لأنه استعمل لغة عدائية ضد البلد الذى أمثله ، ولكن هذه ليست هي النقطة الرئيسية التي أود أن أرى عليها ، كما انه لم يدهشني وانا استمع اليه ، وهو يستعجل انسحاب القوات التركية قبل تسوية المشكلة . ولكنني اخذت عندما استمعت اليه ، وهو يدعو الى التدخل المسلح في قبرص ، الذى يعتبر في ضوء التاريخ الحديث للجزيرة ، انهاء تاما للجالية الاقل عددا . ولكن هذا ، كما اعتقد ، لن يكون حلا ، بل سيخلق سابقة تعيسة .

لقد طرح ممثل داهومي أمامنا فكرة نزع السلاح في قبرص . وكما اعلنت بالأمس في اللجنة السياسية الخاصة ، فاننا نقف مع الاستقلال ، والسيادة ، ووحدة الاراضي ، وعدم انحياز قبرص ،

ومن أجل استقلال قبرص ، يجب ألا تكون هناك أسلحة استراتيجية ، ولا قوات تستطيع القيام بعمليات استراتيجية . واننا نوافق كلية على المبدأ ، بالأشكال تشكل قبرص خطراً على السلم والأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك بالنسبة لأمن البلاد في هذه المنطقة . ولكنني أدعش لأن ممثل داهومي ، يربط بين نظريته في نزع السلاح في قبرص ، وبين وجود قاعدة عسكرية في الجزيرة . انه يعرف بالتأكيد أن الاسقف مكاريوس كان يرفض جميع المعاهدات التي تتعلق بإنشاء قبرص كدولة مستقلة ، مشيراً فقط الى المعاهدة المتعلقة بهذه القواعد العسكرية . وقد وافق أيضاً بعد ذلك ، على وجود مؤسسات اجنبية اخرى على أرض الجمهورية . ومن المحير لنا دائماً ، ان نرى ان مثل هذا السلوك ، يمكن ان يتفق مع سياسة عدم الانحياز .

لقد دعانا بعض الممثلين الذين تكلموا صباح اليوم ، الى تفادى المناقشات العنيفة . وانا مستعد للتمشي مع هذا الاقتراح ، ولن أورد على الاتهامات المبطنة بالسباب التي وجهها الي تركيا ، ممثلو القبارصة اليونانيين . ولكن الذي يحزننا ، ليست الأساليب العدوانية ، والعنف التي استخدموها ، ولكن لأن بياناتهم تنقصها الرغبة في الاستجابة الى رغبة الطائفة التركية ، من أجل استمرار المفاوضات . ولا أكون متوخياً الصراحة ، اذا لم أعرب عن قلقي الشديد في هذا الصدد . ان الممثلين الذين تكلموا بالنيابة عن الطائفة القبرصية اليونانية ، وقد أكدوا مراراً على أن نزاع قبرص ، ليس نزاعاً بين طائفتين . ويمكن ان نقول ان هذا هو الموضوع الرئيسي لعرضهم للموضوع . ومن الصعب علينا ان نفهم الدوافع خلف هذا الموقف . هل قرر القبارصة اليونانيون التخلي عن المفاوضات بين الطائفتين ؟ اذا كان هذا هو الوضع ، فما هي الحلول الأخرى لحل المشكلة ؟ او اذا كان هذا الموقف هو نتيجة لتصحيحهم ، فهل يمكن ان يحققوا اي تقدم حقيقي في الجولة الرابعة للمحادثات ؟ ان بعض البيانات التي أدلى بها ممثلو القبارصة اليونانيين تدل على ان هذه هي الحقيقة التي حدثت . وانه يمكن ان نتبين ان آراءهم قد اختلفت مع مواقف القبارصة اليونانيين ، التي يعربون عنها في هذه الفترة . وقد كان ذلك دائماً مصدر الصعوبات التي اعترضت المحادثات بين الطائفتين منذ عام ١٩٦٨ ، لقد عرضت على القبارصة الاتراك اقتراحات مختلفة في كل مرة . وكان من الصعب عليهم ان يفهموا مواقف القبارصة اليونانيين ، ولم يعرفوا كلمات من ، هي التي تصدق .

ان رأى حكومتى ، وما يزال ، ان الطريق الوحيد من اجل تسوية سلمية ، هو المحادثات بين الطائفتين . ونحن نأمل أن الجمعية العامة يجب ان تؤيد بشدة حاجة كلا الطائفتين للمشاركة في البحث عن السلام . ويجب ان تفعل الجمعية العامة ذلك ، لانها على علم تام بالقضايا المتعلقة بهذه المفاوضات ، والتقدم الذى أحرز حتى الآن ، وانها فرصة فريدة في هذا المجال . لقد تكلم زعيم الطائفة القبرصية التركية ، وأحد اطراف المفاوضين في المحادثات بين الطائفتين ، السيد رؤوف دنكتاش ، وهو موجود في نيويورك ، ويناشد الجمعية العامة ان تستمع اليه . ونعتقد ان استجابة ايجابية لهذا الطلب ، ستسهل مهمة الجمعية في محاولتها الاسهام البناء في تسوية قضية قبرص . ان مثل هذه الاستجابة الايجابية ، سوف تتمشى كليا مع القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، والذى قرر بوضوح ان الجمعية العامة ، تعتبر النزاع بين الطائفتين ، وتدعوها الى المفاوضة على قدم المساواة .

يجب ان نحاول الان توجيه المناقشة نحو هدف بناء ، مستفيدين من وجهات النظر التي تقول بها الوفود التي تشترك في هذه المناقشة . ان مثل هذا التناول قد يمكننا من الابتعاد عن المواقف الجامدة والمتشددة ، وان نتحرك نحو تقارب الآراء . وبهذه الروح ، فان وفد بلادى يتطلع الى جهود بعض دول عدم الانحياز ، التي لديها استعداد لبذل مثل هذه الجهود . ولأسفنا ، لم يختر القبارصة اليونانيون هذا الطريق ، واندفعوا الى تقديم مشروعات قرار ، لدى بشأنه التعليقات الاتية : ان أى مشروع قرار بشأن قضية ، مثل النزاع في قبرص ، يجب ان يقيم اساسا من وجهة النظر في المساهمة الايجابية لايجاد تسوية لهذه القضية . ونحن نعلم جميعا ان القرارات التي وافقت عليها الجمعية العامة . لا تحل بنفسها ، المشكلة التي نواجهها . ومع ذلك ، فقد تسهم في ايجاد حل ، بقدر ما تعكس من تقييم حقيقي للموقف ، بطريقة واقعية ومتوازنة ، وفهم كامل لمواقف الاطراف المعنية ، واحتراما للحساسيات المتبادلة ، وموقف يؤسس على العدالة والمساواة . ان مشروع القرار الذى قدمه وفد القبارصة اليونانيين ، لا يتمشى مع هذه المعايير ، بل انه يتعارض معها جميعها . انه مشروع قرار ، سوف يكون لتقدمه تأثير ضار على المفاوضات . انه مشروع قرار ، قدم وهو مدفوع بروح سلبية ، روح أسهمت الى حد كبير في المأساة الحالية في قبرص .

هذا ، بصفة عامة ، هورد فعل وفد بلادى على مشروع القرار القبرصي اليوناني . واود الآن
أن أعرض وجهة نظرنا بالتفصيل بشأنه .
تشتمل الفقرة الاولى من الديباجة على تعبير " حكومة جمهورية قبرص " . وهذا يختلف
عن نص العام الماضي ، الذى لم ترد فيه مثل هذه الاشارة . لقد حذفت هذه العبارة ، لا لانه
ليس للجمهورية الحق في البقاء ، ولكنها لا تتمكن في الوقت الحالى من التعبير عن وجهة النظر
المشتركة ، نيابة عن دعامتيها ، الجاليتين التركية اليونانية .

ان النزاع هو بين الجاليتين . والجمعية العامة في قرارها رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) قد اعترفت به على هذا النحو . وفي ظل هذه الظروف ، وحيث ان الجالية اليونانية قد اغتصبت سلطات الدولة واستبعدت منها الجالية التركية تماما ، وتركتها لادولة لها ، فان اية اشارة الى حكومة جمهورية قبرص في اطار القرار الخاص بقضية قبرص سيرقى الى مرتبة انكار حق الجالية التركية في التفاوض على قدم المساواة ، ولا يستطيع احد ان يتوقع من الجالية التركية ان تتفاوض في ظل الظروف التي تدينها مسبقا وتعطيها مرتبة دنيا .

والفقرة الثانية من الديباجة ، تطلب الى الجمعية العامة ، ان تلاحظ مع الاسف عدم تنفيذ تركيا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) ولعدد من قرارات مجلس الامن . واعتقد ان الاشارة الى عدم تنفيذ قرارات مجلس الامن امر خارج عن الموضوع . ان مجلس الامن نفسه لم يلحظ عدم تنفيذ اي من قراراته من جانب تركيا .

وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، يجعل تركيا مسؤولة عن عدم تنفيذه ليس له اية مبررات اطلاقا .

والطريقة الوحيدة لتنفيذ هذا القرار ، هو تحقيق التسوية عن طريق المفاوضات بين الجاليتين . وقد شجعت تركيا دوما هذه المفاوضات ، واتخذت خطوات لكي تسهم في تخفيف التوتر ولخلق المناخ المواتي لاجراء الحوار . اما محاولة القاء اللوم على تركيا في هذا المقام ، فهي محاولة عقيمة لنشر الارتباك والهلولة حول القضية ، وعرضها بطريقة زائفة ، بخية تبرير رفضه اجراء مفاوضات .

وبالنسبة للفقرة الثالثة من الديباجة ، فاننا نوافق على الاشارة الى الجهود الدؤوبة التي بذلها الامين العام ، ونحن ممثلون لجهوده في سبيل ايجاد تسوية . ولكن ليس من قبيل الانصاف لجهوده ان نقول ، ان جميع الجولات الاربع للمفاوضات ، قد ثبت انها غير مثمرة كما تقول هذه الفقرة . ولا نقبل ان يقال انه لم يمكن احراز اي تقدم خلال هذه المحادثات . فبعض المشكلات الانسانية الهامة امكن حلها ، وامكن الابقاء على وسيلة الاتصال بين الجاليتين ، وكانت هنالك مناقشات مستفيضة حول العناصر الاساسية لحل مستقبل ، بل واتخذت خطوات جزئية على اساس الافتراض المشترك ، كذلك اجري تقييم واقعي تم بذله حول الطبيعة الاساسية للحل . ولكن لم

يكن هناك اتفاق في الآراء بين الاطراف حول طبيعة التسوية في بداية المحادثات ، وقبل نهاية الجولة الثالثة من المفاوضات في فيينا ، برز تماثل في الآراء ، وهو ان الحل سيكون اتحادا بين منطقتين تسكنهما الجاليتان ، وتشارك فيهما الجاليتان على اساس المساواة ، بشرط وجود اتفاق على المناطق . هذا الاتفاق الذي عكس الحقائق في قبرص ، وما حدث اثناء الاثنتي عشرة سنة الماضية ، كان موضع شك او رفض من جانب القادة اليونانيين المتطرفين ، وكذلك العناصر التابعة لايوكا في قبرص . لذلك فقد كبت صوت العقل . فاذا كان في كل مفاوضات يرفع صوت من الجانب القبرصي اليوناني يتعارض مع الاتفاقيات السابقة ، فكيف نتوقع الوصول الى اية تسوية في وقت مبكر؟ انني اجد من الصعب جدا ان افهم هذا الاصرار على التذيد بالمفاوضات بين الجاليتين . هل القبارصة اليونانيون يعتقدون فعلا ان الموقف كان يمكن ان يكون افضل ، دون هذه المفاوضات ؟ انا اقروا بذلك ، فهذا موقف خطير .

ولان الفقرتين الثانية والثالثة خاليتان من اية مبررات ، فانهما غير مقبولتين . وكذلك الفقرة الرابعة من الديباجة ، لانها مبنية على الفقرات السابقة . والفقرة الرابعة في الديباجة ايضا تتضمن اشارة الى اجراءات من جانب واحد . وانا اعتقد ان المقصود بها هو الهيكل الاداري الجديد للجالية القبرصية التركية . وكما اوضحنا مرارا وتكرارا ، فان الجالية القبرصية اليونانية لا تستطيع ان تعترض على اعادة التنظيم الداخلي للجالية التركية ، حتى يمكن الاتفاق على الدستور الجديد . وليس هنالك شك ، انه في ذلك الوقت ، فان هياكل الجاليتين يجب ان تتمشي مع الاطار الدستوري . ان الجالية التركية قالت ، انها سوف تتصرف وفقا لذلك . اما محاولة ان نصور هنا امرا داخليا للطائفة التركية على انه عمل من جانب واحد ، فهذا امر لا معنى له . وعندما يؤخذ كوسيلة للهجوم على جانب ، فهذا امر خبيث .

ان الفقرة الخامسة في الديباجة ، تشير الى قرارات الامم المتحدة المعنية ، وهذا تعبير عام . لقد كانت الامم المتحدة تعالج هذه المشكلة لوقت طويل ، واقرت العديد من القرارات . ودون شك فان بعضها ، ونتيجة للتطورات الاخيرة ليست له علاقة بالموقف الحالي . فاذا كان القبارصة اليونانيون يعتقدون انه من المفيد لهم ان يشيروا اشارات غامضة الى هذه القرارات ، فان هذا يعني انهم فقدوا مقدرتهم على معالجة الحقائق ، وانهم يعيشون في عالم تسوده الاحلام والحد .

ونفس الشيء ينطبق على تعبير "شعب قبرص ككل" . هذا التعبير استخدمه القبارصة اليونان بما معناه ، انه لا توجد جاليتان في قبرص ، ولكن شعب قبرص ككل ، بعبارة اخرى شعب يوناني واطلية تركية مقهورة ، الا ان الاسقف مكاريوس قال حول هذه القضية مؤخرا ، واقتبس عنه ما قال :

" ان جمهورية قبرص هي دولة جديدة ، ولكنها ليست امة جديدة ، وليس من هدف الحكومة القبرصية ان تخلق شعورا قويا " .

انني لا استطيع ان اتفق مع الاسقف مكاريوس . ومن الطبيعي ، انه لا يوجد بيننا في هذه الجمعية تابع الاحداث خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية ، يستطيع ان يعتقد ان محاولات ازاحة العقبة التركية ، بالاتحاد مع اليونان ، عن طريق القضاء على الجالية التركية القبرصية ، قد زاد من فرص خلق امة قبرصية .

ان الفقرة السادسة في الديباجة ، فقرة غريبة لانها تتحدث عن اجتماعات لم يشارك فيها القبارصة الاتراك ، هذه الاجتماعات اعراب فيها القبارصة اليونانيون عن آرائهم فقط . وبديهي بعد ذلك انه ، لا الجالية التركية ، ولا تركيا ، تستطيعان قبول ماورد عن هذه الاجتماعات ، ويجب ان نذكر ايضا ، ان نتائج هذه الاجتماعات لا تشكل التزاما لاي من البلاد المشاركة بالنسبة لاي موقف . ونحن نعلم ان هذه هي الحالة . والقبارصة اليونانيون يجب ان يعرفوا ذلك ايضا . والان انتقل الى الفقرات التنفيذية . ولا اريد ان استفيض في بحث الفقرة التنفيذية الاولى ، لانه في اطار المشروع القبرصي اليوناني ، فان جوهر القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) قد شوه ، ونجده هنا من قبيل السخيف .

ان الفقرة التنفيذية الثانية ، تنطوي على التناقض مع نفسها ، حين تطلب التنفيذ الفوري الفعال للقرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) عن طريق اجراءات لم ترد في هذا القرار . والافتقار الى المنطق واضح ، لذلك لايسعني الا ان آسف لانه جاء من اليونانيين ، ولكن ليست هذه هي ناحية القصور الوحيدة في هذه الفقرة ، فهي ايضا لها علاقة بحقائق الموقف القائم في قبرص ، وليس له علاقة بما تمت الموافقة عليه من قبل ، وتم تنفيذه من جانب القبارصة اليونانيين انفسهم ، وخاصة فيما يتعلق باللاجئين .

ان موقف حكومة بلادي ، فيما يتعلق بسحب القوات معلوم جيدا . فكما اوضح وزير خارجية بلادي اثناء المناقشة العامة ، فان تركيا ستسحب قواتها التي اضطرت الى ارسالها الى قبرص ، وذلك تمشيا مع التزاماتها التعاقدية لمواجهة التهديد المائل ضد استقلال الجزيرة ، وكذلك بقاء الجالية التركية فيها ، بمجرد الوصول الى حل لقضية قبرص . وفي اطار الحدود المسموح بهما ، والتي املتها المحافظة على امن الجالية التركية ، فقد تم سحب قوات كبيرة . وهناك اشارة الى محاضر جلسات الكونجرس الامريكاني ، وكثير من اعضاء الكونجرس قد اوضحوا ان تركيا سحبت فعلا اكثر من ١٠٠٠٠ جندي من قبرص . ولكن المطالبة كما جاء في المشروع القبرصي اليوناني بالانسحاب الفوري غير المشروط ، امر غير معقول . ان ما سيحدث في ظل الظروف الحالية ، عندما تنسحب القوات التركية ، واضح تماما . ذلك ان الجالية التركية ستظل عزلاء ، وان القوات القبرصية اليونانية التي ماتزال تحت قيادة ضابط من اليونان عينته حكومة اليونان ، سوف تزحف شمالا مصحوبة بالجيوش الخاصة والساسة القبارصة اليونانيين ، وسوف يحيق بالجالية التركية الموت والدمار .

ومن الحماقة أن نتوقع أن الحكومة التركية ستوافق على هذا . ان القوات التركية أرسلت الى قبرص في العام الماضي ، وسوف يتم سحبها فقط عندما تتم تسوية تضمن أمن الطائفة القبرصية التركية هناك . ان الحكومة التركية لا تهدف الى اعطاء رخصة بالقتل لقتلة محترفين يمكن أن يستخدموا مهارتهم ليس فقط ، ضد القبارصة الأتراك ولكن أيضا ضد العزل ، وحتى ضد زملائهم من القبارصة اليونانيين كما شاهدنا ذلك في العام الماضي .

ان الفقرة الفرعية ٢ (ب) من المشروع القبرصي اليوناني تتعلق باللاجئين ، وقد اكتشف القبارصة اليونانيون وجود هذه المشكلة في العام الماضي فقط ، لأن وجهة نظرهم ان اللاجئين يعدون كذلك اذا كانوا من اليونانيين . أما الأتراك الذين كانوا لاجئين لأكثر من عقد ، فانهم لا يستحقون الرحمة .

حسنا ان موضوع اللاجئين ، أو الاشخاص الذين نقلوا من ديارهم - اذا استعملنا التعبير الصحيح - يتطلب بعض التوضيح ، وكما قلت الآن ، فان الأتراك عرفوا هذه المشكلة منذ أكثر من عقد ، منذ نهاية ١٩٦٣ ، حينما هاجم اليونانيون الجالية التركية . ومنذ ذلك الحين فان حوالي ٢٥٠٠٠ تركي ، هربوا من أكثر من ١٠٠ قرية ومن بعض المدن ، وأصبحوا اشخاص لا مأوى لهم ، وعاشوا أكثر من خمس سنوات في الخيام . ولكن لم يكن هؤلاء ، وحدهم ، هم الأتراك الذين عانوا ، ان جميع الأتراك في قبرص بلا استثناء ، عاشوا في جيوب محاطة بعصابات يونانية مسلحة متعرضين باستمرار للتهديدات ، والمطاردة ، والاذلال والحصار الاقتصادي . ثم في العام الماضي عقب الغزو اليوناني ، والاجراءات المضادة التي اضطرت تركيا لاتخاذها ، فان عددا من اليونانيين عانوا من نفس المصير . اننا نرحمهم ونشعر بالمصاعب والويلات التي يعانونها ، ولكن الادارة القبرصية اليونانية ، بدلا من أن تبحث عما يخفف هذه المصاعب ، فانها تحاول استغلالها لارضاء شهواتها اليائسة التي لا تموت في استعادة احتكار السلطة في قبرص . وبهذا الهدف في الذهن ، فانها تزعم ان هناك ٢٠٠ ألف من اللاجئين . ولكن هذا العدد مبالغ فيه كثيرا ، ولا يزيد عدد هم عن حوالي ١٠ آلاف فقط أبقوا عليهم في الخيام عمدا .

وليست هذه هي كل القصة . ان مدى وطبيعة مشكلة الاشخاص الذين لا مأوى لهم قد طرأ عليها تغير كبير منذ العام الماضي . وفي الواقع أنه منذ العام الماضي تم التوصل الى اتفاق ،

في المحادثات التي جرت بين الطائفتين ، حول التبادل الاختياري للسكان . وكنتيجة لهذا الاتفاق ، فان جميع القبارصة الا تراك ، واکرر جميع القبارصة الا تراك ، الذين كانوا يعيشون في جنوب الجزيرة تحت ولاية الادارة القبرصية اليونانية تحركوا الى الشمال في المنطقة الواقعة تحت ولاية الادارة القبرصية التركية ، وكذلك فان اليونانيين الذين يعيشون في الشمال كانت لديهم الحريية أن يذهبوا الى الجنوب . وحوالي ٦٠ ألفا من الأتراك تحركوا الى الشمال منذ العام الماضي ، وقد استخدمت ممتلكاتهم ومضائهم في اعادة توطين القبارصة اليونانيين الذين انتزعوا من أماكنهم . ان المشروع القبرصي اليوناني يتجاهل كلفة التقدم النهام الذي تم احرازه في الجولة الثالثة من المباحثات في فيينا حول هذا الموضوع . فهل نستخلص من هذا ان القبارصة اليونانيين يحاولون تدمير سجل مفاوضيهم ؟

ان الحل الكامل للمشكلة يرتبط دون شك بايجاد تسوية لقضية قبرص ، لذلك فان الفقرة التنفيذية ٢ (ب) من المشروع القبرصي اليوناني لا تتصل بحقائق الموقف في قبرص الآن . ان هذه الفقرة لها قيمة دعائية فقط .

ان الوفد التركي لا يستطيع أن يعترض على جوهر الفقرة التنفيذية ٣ (ب) ، فنحن نؤيد كذلك اجراء المفاوضات بين الجاليتين . ولقد أكدنا أخيرا أننا نشجع المفاوضات الحقيقية ذات الجدوى ، والتي تتضمن جميع العناصر لحل مستقبل . أما بالنسبة للفقرة ٢ (ج) فان هذا المفهوم نوافق عليه . والفقرة الفرعية تشير ايضا الى اقتراحات محددة حول جميع نواحي المشكلة ، وفي القراءة الاولى تبدو الصياغة غير واضحة ، ولكنها في نفس الوقت غير ضرورية لأن كل عملية للمفاوضة تتضمن في مرحلة أو أخرى ، اقتراحات محددة حول جميع النواحي . ولكن العبارات الاخيرة من جانب قادة القبارصة اليونانيين اوضحت ما يعنونونه بالاقتراحات المحددة . انهم لا يمنون شيئا آخر ، غير الشروط المسبقة ، حتى قبل استئناف المفاوضات الى حد طلب تنازلات من الطائفة القبرصية التركية ، كما لو كان نتاج المفاوضات يتوقف على ما يمكن أن تقدمه الطائفة القبرصية التركية .

وهذا الاتجاه بطبيعة الحال غير مقبول . ان الجالية القبرصية التركية قد اوضحت أنها ترغب في مناقشة الاطار الكامل للمشكلات التي يجب أن تحل ، حتى يمكن التوصل الى تسوية

ان هذا اتجاه معقول وبناء ، ولا يمكن أن نطالب أى طرف في المفاوضات بأكثر من هذا . ان الجالية القبرصية اليونانية تخدع نفسها بشكل خطير اذا ظنت أنها يمكن أن تملّي شروطا مسبقة ، وان الجالية القبرصية التركية ستستدعي للمفاوضات لا جراء تنازلات فقط .

وفي نفس الفقرة الفرعية ٢ (ج) فان مشروع القبارصة اليونانيين يشير الى " حل دائم مقبول من الطرفين يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة ، والمبادئ المقبولة عالميا المتعلقة بالعدالة والمساواة " . ونحن لا نختلف بالطبع على ايجاد حل دائم مقبول من الطرفين ، وهذا أمر نرحب به ونؤيده .

ان الاشارة الى المبادئ المقبولة عالميا عن العدالة والمساواة ، تيدو للنظرة الاولى لا يمكن لومها . ولكن لا يسعنا الا أن نلاحظ الاختلافات بين هذه الصيغة وبين الفقرة المماثلة في قرار العام الماضي . ان القرار رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) في فقرته التنفيذية (٤) أشار الى تسوية سياسية مقبولة من الجانبين مبنية على الحقوق الأساسية المشروعة للطائفتين . ومن الصعب ألا نتشكك في حذف الاشارة الى الحقوق الأساسية المشروعة للطائفتين . ويتبادر الى الذهن هذا السؤال وهو ما اذا كانت - وفقا لتفسير القبارصة اليونانيين - المبادئ المقبولة عالميا فيما يتعلق بالعدالة والمساواة لا تتمشى مع الحقوق الأساسية المشروعة للطائفتين .

ان الفقرة التنفيذية ٣ من المشروع اليوناني يجب أن تقر في اطار الجهود الاخيرة للدعاية للقبارصة اليونانيين فيما يتعلق بالتغييرات المزعومة في الهيكل الديموجرافي لجمهورية قبرص ، وليس هذا الا استغلالا لوصول عدد محدود من الخبراء الاتراك والعمال الموسمين الى شمال الجزيرة للمشاركة في اعادة بناء هذه المنطقة اقتصاديا . ان هنالك حوالى ٤ ألفا من القبارصة الاتراك هاجروا الى الخارج هربا من الاضطهاد اليوناني منذ ١٩٦٣ ، وهم الآن يعودون الى المناطق الواقعة تحت ولاية القبارصة الاتراك . وليس هناك ما يدعو الى الدهشة في ذلك ، خاصة وأن دستور قبرص ينص على ان القبارصة الاتراك واليونانيين الذين هاجروا الى الخارج يمكنهم العودة تلقائيا وأن يحصلوا على الجنسية القبرصية . لذلك فان هذه الفقرة مضللة وغير ضرورية .

ان الفقرة التنفيذية ٤ تشير مرة أخرى الى اجراء من جانب واحد ، ونفترض انها تعني بذلك اعادة بناء الهيكل الادارى للطائفة القبرصية التركية . وقد شرحت وجهة نظرنا بالنسبة لهذا الزعم الذى لا أساس له .

ان الفقرتين التنفيذيتين ٥ و ٦ اللتان ترتبطان بتنفيذ مشروع القرار القبرصي اليونانسي خارجة عن الموضوع مثلها مثل مشروع القرار نفسه . ولست بحاجة الى توضيح اكثر في هذا الصدد . فليس هناك معنى أن نطلب من مجلس الأمن أن يقوم بتنفيذ قرار لا يمكن تنفيذه ، لأنه بعيد عن الحقائق ويتعارض مع متطلبات ايجاد حل سلمي .

لقد اوضحت آراء وفد بلادى حول مشروع القرار القبرصي اليوناني ، وأود أن أكرر أن هذا القرار لا يمكن أن يقدم اسهاما في ايجاد تسوية سلمية ، بل على العكس من ذلك فهو متحيز وغير واقعي وسيجعل من المستحيل استمرار المفاوضات بين الطائفتين . انه يعكس روحا سلبية ومشاعر عمياء . وليس من المعقول أن مثل هذا المشروع يمكن أن توافق عليه الجمعية العامة . ولكن حتى اذا كان الهدف منه مجرد الدعاية ولاغراض المساومة فانه قد سبب اضرارا لا يمكن علاجها بكشفه القناع عن الفكر المتحيز لا ولئك الذين تقدموا به .

وفي نهاية كلمتي أود أن اؤكد من جديد ان حكومة بلادى ستواصل الجهد الذي لا يكل لايجاد حل سريع لقضية قبرص وانها ستؤيد المفاوضات التي تقوم بين الطائفتين تحت رعاية الأمين العام .

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

بالرغم من أنه خلال الفترة التي مضت قد شهدت الاحداث الدولية تطورات هامة ، لدعم السلم والامن الدوليين ، وتصفية بؤر التوتر ، أقول بالرغم من ذلك ، فانه لا تزال منظمة الامم المتحدة تواجه مهمة كبرى لتصفية بؤر التوتر المذكورة ، ومن بينها الوضع المعقد للغاية القائم في قبرص ، والذي نجم عن محاولات بذلت من الخارج ، لتصفية سيادة تلك الدولة وسلامة أراضيها وهي دولة عضو بالامم المتحدة وتنتمي الى مجموعة الدول غير المنحازة . ان الامم المتحدة قد قامت بمهمتها في الحفاظ على السلم والامن ، ومنذ أصبحت مشكلة قبرص تتفاقم في الصيف الماضي ، فانها قد بذلت جهوداً لا تتوقف لتسوية تلك المشكلة ، وفي الدورة التاسعة والعشرين قامت الجمعية العامة ، وكذلك مجلس الأمن ، باتخاذ عدة قرارات ، لو طبقت لأدى ذلك الى تسوية الأزمة التي تفشت في قبرص ، الا أن المشكلة لا تزال دون حل ، وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة لم تنفذ . ولهذا فان ادراج بند في جدول أعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، مخصص "لقضية قبرص" ، بناءً على طلب من جمهورية قبرص ، طلب له ما يبرره .

ومن العيب أن نتكلم بالتفصيل عن الاحداث التي أفضت الى تفاقم الاوضاع منذ نشوب النزاع في قبرص في ١٩٧٤ ، وكل منا يعرف ما هو مصدر تلك الاحداث ، والواقع انها ترجع الى بعض السياسات التي تتبعها دول بالحلف الاطلسي ، وهي تحاول منذ عدة سنوات أن تضحى باستقلال قبرص وسلامة ترابها ، وذلك لدعم الاوضاع العسكرية والاستراتيجية ، لحلف الاطلسي في البحر الابيض المتوسط . ان أحداث قبرص قد سببت آلاماً وخسائر في الارواح ، وخسائر مادية لا توصف ، وان الحياة الاقتصادية لقبرص قد تفككت وتزعزت ، ولبن تعيد تنظيم نفسها الا بصعوبة كبرى وقد اضطرت عشرات الآلاف الى هجرة ديارهم ، ونحن السوفيات نعرف ماهي الآلام التي عاني منها ذلك الشعب .

وأنا مضطراً أن أقول ان الاجراءات التي اتخذتها ادارة الطائفة القبرصية التركية ذات طابع فردى ، مما عقد الاوضاع في قبرص ، والواقع أنها أنشأت كياناتاً دولياً منعزلاً ومستقلاً تحت حماية القوات التركية ، ان الاحداث التي جرت في قبرص في هذا الصيف ، تدل على أن بعض الاوساط تريد أن تفرض على قبرص حلاً يتعارض مع مصالحها الوطنية الحقيقية ، ويفضي الى تقسيم جمهورية قبرص .

ان هذه الاوساط لا تتخلى عن خطتها لتقسيم قبرص ، بل انها تسهم بقوة في تحقيق ذلك . وخير دليل على ذلك هو التعقيدات التي واكبت المحادثات الطائفية والتي تمت بالتواطؤ مع قوات خارجية ، بينما كانت تلك المحادثات الطائفية تريد التوصل الى تسوية عادلة واعادة تنظيم دولة قبرص . أن اربع جولات من المفاوضات دارت تحت اشراف الامين العام للامم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم ولكنها لم تفضي الى النتائج المطلوبة .

وعلى أية حال فان هذه الاوضاع تخدم مصالح بعض الاشخاص الذين يريدون أن تستمر تلك الاوضاع ومنع تسوية قضية قبرص ، وتجميد الاوضاع هناك ، مما يضر بسيادة قبرص وسلامة ترابها واستقلالها ، وان تلك الطريقة المتبعة في معالجة قضية قبرص تتعارض مع المصالح الوطنية لشعب قبرص ، وان ذلك يدل على رغبة في الخروج على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالاجماع ، والقرارات التي اتخذها مجلس الامن والتي تتسم بطابع الزامي .

ان الاتحاد السوفياتي يعترض على تلك السياسة المتبعة ازاء قضية قبرص ويشجبها . ان موقف بلادى فيما يتعلق بقضية قبرص معروف ، فمنذ بداية احداث قبرص ، والاتحاد السوفياتي يؤيد حماية حقوق جمهورية قبرص غير القابلة للتصرف فيها ، واننا قد طلبنا أن يوضع حد للتدخل الخارجي في شؤون قبرص ، وأن تسحب كافة القوات الاجنبية منها ، وأن يعاد تطبيق الدستور ، وأن يعطى للطائفتين الحق في ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف ، وأعني بها تقرير مصير وطنهم ، وحل مشاكلهم بأنفسهم ، والحفاظ على سيادة قبرص ، في ظروف سلمية ، وفي ظروف هادئة دون أى تدخل خارجي ، ولقد قدم الاتحاد السوفياتي عدة اقتراحات محددة تستهدف التوصل الى حل عادل لقضية قبرص ، وبصفة خاصة ، قد اقترحنا بحث قضية قبرص في محفل تمثيلي للدول ، ومن أجل ذلك نادينا بدعوة مؤتمر تشترك فيه قبرص واليونان وتركيا ، وكافة الدول الاعضاء بمجلس الامن ، وتساهم في هذا المؤتمر أيضا دول أخرى ، من بينها الدول غير المنحازة ، وفي اطار مؤتمر دولي تمثيلي من هذا القبيل يمكن بمساهمة قبرص المباشرة اعداد حلول تسمح حقا لقبرص بالبقاء كدولة مستقلة ذات سيادة ، وان تحافظ على سلامة ترابها ، والواقع ان هذا الحل يستجيب لمطالبات الطائفتين القبرصيتين .

ان موقفنا بشأن عقد هذا المؤتمر قد حظى بتأييد كبير ، والواقع أن الامر الهام هو أن قبرص نفسها قد أيدت الفكرة وتفهمتها ، كما أننا قد منا اقتراحات بناءة بشأن ضمانات دولية لاستقلال

(السيد اسراييليان ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

قبرص ، وسيادتها وسلامة ترابها ، واقترحنا على الاعضاء الدائمين بمجلس الامن ، أن يكفلوا وجود ضمانات فعلية لاستقلال قبرص ، وسيادتها ، وسلامة ترابها . ان الاتحاد السوفياتي يرى أن العودة الى ضمانات لندن وزيورخ ، أمر يتعارض مع مصالح شعب قبرص ، ذلك انه لم يكفل لهم السلام والامن ، بل ان ذلك قد عرض للخطر وجود قبرص بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة .

وقد اقترح الاتحاد السوفياتي ، ارسال بعثة من مجلس الأمن الى قبرص ، تلمسا للوسائل الفعالة للتطبيق السريع لقرارات مجلس الامن ، والجمعية العامة ، المتعلقة بقضية قبرص . ان تطور الأحداث في قبرص قد أثبتت سلامة تلك الاقتراحات التي لم يكن عنها غنى لتسوية قضية قبرص ، على نحو سلمي . ان الاتحاد السوفياتي ، على يمين ، من أن تطبيق تلك القرارات سوف يفضي الى اقامة أوضاع عادية طبيعية في قبرص ، والى حل قضية قبرص ، كما سيهيئ الظروف اللازمة ليتمكن شعب قبرص من ان يقرر بنفسه كيف ينظم الجمهورية على الداخلي . ولقد أدت ، لسوء الحظ ، مقاومة بعض الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ، الى عدم تطبيق تلك الاقتراحات . وما زالت الحكومة السوفياتية ، تساهم بكل فعالية في الجهود المبذولة لمحاولة تسوية تلك القضية على أسس عادلة دائمة . والواقع ان هذه المشكلة قد بحثت أثناء المحادثات التي دارت بين القادة السوفيات ، والقادة الأمريكيين والفرنسيين والانجليز ، وغيرهم من قادة الدول . وقد نص في البيانات المشتركة لتلك الدول على انه يجب احترام سيادة قبرص وسلامة ترابها ، واستقلالها في كل محاولة لحل تلك المشكلة ، وعلى مراعاة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الصدد .

ولقد وجد هذا الموقف خير تعبير عنه في البيان المشترك بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا ، عندما زار السيد جيسكار ديستان الاتحاد السوفياتي واجتمع بالرئيس بريجينيف . ان تلك البيانات المشتركة ، يمكن أن تسهم في حل القضية ، اذا تم تطبيقها . ان كل الجهود المبذولة في اطار الامم المتحدة ، او على صعيد ثنائي ، يجب ان تتماشى مع المبادئ القائمة على رفض العدوان ، وعلى الدفاع عن الحقوق المشروعة لكافة الدول والشعوب ، وعلى اتباع سياسة سلمية ، والحد من التوترات الدولية .

وقد شكر الأسقف مكاريوس ، عندما اجتمع به السيد بريجينيف في هلسنكي في أول آب / اغسطس من هذا العام ، الاتحاد السوفياتي على ما قدمه من تأييد لجمهورية قبرص في كفاحها من أجل الاستقلال والسيادة ، وسلامة ترابها . وقد تمنى السيد بريجينيف ، لرئيس قبرص ولشعبها ، أن يحرزا نجاحا تاما في الدفاع عن المبادئ النبيلة التي تستهدف اقامة سلام دائم مستقر في قبرص وفي أوروبا .

ان الأوضاع المعقدة السائدة في قبرص ، مازالت تشير مخاوف قطاعات كبرى من الرأى العام لدول كثيرة . وان مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة في ليمّا قد بحث هذه المسألة ، وأعرب عن تأييده التام لحكومة وشعب قبرص كما طالب بتطبيق قرارات مجلس الامن والجمعية العامة بشأن قضية قبرص . ان وزراء الشؤون الخارجية للدول غير المنحازة ، قد طالبوا ، عند اجتماعهم في ليمّا ، باحترام سيادة قبرص وسلامة ترابها وسياستها القائمة على عدم الانحياز ، وانسحاب كافة القوات الاجنبية من الجزيرة وقد أعرب عن وجهة النظر المذكورة اثناء المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة ، وذلك من قبل الاغلبية الساحقة للوفود .

ان الاتحاد السوفياتي ، والدول الاشتراكية الاخرى ، والدول غير المنحازة ، وغيرها من الدول ، ما فتئت تطالب بالحفاظ على سلامة تراب قبرص وسيادتها ، واستقلالها . وهـذا شىء مفهوم ، لأن مأساة شعب قبرص ترجع الى التدخل الاجنبي ، وهي مأساة تأثرت لها كافة الدول ، وتأثر لها كل شخص مولع بالسلام ، وحريص على دعم السلام والأمن الدوليين ، وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة .

والواقع ان عدم تسوية قضية قبرص ، يرجع الى أن قرارات مجلس الأمن ، والقرار الذى اتخذته الجمعية العامة بالاجماع بشأن قضية قبرص ، لم يتم تنفيذها بعد ، ومن ثم ، فانه يجب تطبيق تلك القرارات بأسرع وقت ممكن .

وعند ما تكلم رئيس جمهورية قبرص ، الأسقف مكاريوس في هذه القاعة ، اثناء المناقشات العامة للجمعية العامة في دورتها الحالية ، اشار الى أهمية تطبيق تلك القرارات التي تشكل اطاراً واجراءات من شأنها الاسهام في حل قضية قبرص . كما أشار الى ان تطبيق تلك القرارات يتسم بأهمية لتحقيق تقدم في سبيل التوصل الى تسوية سلمية لتلك المشكلة .

ان حكومة تركيا وحكومة اليونان ، قد اعلنتا ، كما هو معلوم ، عن تضامنها في احترام مبادئ السيادة وسلامة تراب جمهورية قبرص ، وفضل اللنداء الذى ورد في القرار الذى اتخذت بالاجماع في مجلس الأمن ، وفي الجمعية العامة ، كما أن ممثلي البلدين قد أيدا تسوية قضية قبرص وفقاً للقرارات التي اتخذتها الامم المتحدة .

ومن ثم ، فان وفد الاتحاد السوفياتي يرى أن الامم المتحدة ، يجب أن تسعى لتطبيق قرارات مجلس الامن والجمعية العامة . ان من واجب الامم المتحدة ان تساعد شعب قبرص على

الدفاع عن استقلاله ضد اية محاولة استعمارية . ويجب للوصول الى تحقيق هذا الهدف ، أن تسحب كافة القوات الاجنبية من قبرص ، ويجب ان يحترم استقلالها ، وسيادتها ، وسلامة ترابها ، ويجب أن يتمكن شعب قبرص من أن يسوى بنفسه قضاياها الداخلية .

السيد فينسى (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) : باسم الدول الأعضاء بالمجموعة الأوروبية ، اشترك في هذه المناقشة التي خصصت لمسألة تعلق عليها دول تلك المجموعة أهمية خاصة .

ان الروابط التقليدية التي جمعت بين قبرص ، واوربا عبر التاريخ ، وكذلك العلاقات الوثيقة الودية بين الدول الأوروبية التسع ، والدول الاخرى المعنية مباشرة بالقضية ، قد دفعتنا دائما الى متابعة الاوضاع في الجزيرة باهتمام كبير . وقد دفع ذلك حكوماتنا ، بعد اندلاع الأزمة في جينيف ١٩٧٤ ، الى أن تعرب عن قلقها على نحو مباشر .

للخطر ، فهي منطقة قريبة منا وتؤثر بطبيعة الحال على دول تربطها بالمجموعة الأوروبية علاقات المشاركة ، وصلات ودية .

كيف لا يمكن في هذه القضية أن نعرب عن قلقنا العميق نظرا لتدهور الأوضاع في الجزيرة ، وان تلك الأوضاع تتسم بغموض شديد فيما يتعلق بتطور المفاوضات .

اننا نشجع الأطراف المعنية ، على محاولة التوصل الى حلول دائمة ، وعادلة على أساس قرارات الأمم المتحدة ، كي يسود الاعتدال ، وبالتالي يمكن التوصل الى تسوية لاغنى عنها لرفاهية كافة سكان قبرص .

السيد جايبال (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : ان قضية قبرص هي احدى القضايا

التي صدر بشأنها في السنوات الأخيرة قرارات تمت الموافقة عليها بالاجماع سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن . ومن ثم فقد نشأت عنها توقعات مشروعة للوصول الى تسوية عاجلة لتلك القضية في ضوء هذه القرارات . ولكن يبدو ، أن تلك القرارات التي تمت الموافقة عليها بالاجماع ، والتي شاركت فيها الأطراف المعنية مباشرة لم تسفر بعد عن نتائج واضحة .

ان أسباب تلك الظاهرة الغريبة تكمن في أن القرارات نفسها اما أن تكون غير ملائمة أو أن الأطراف المعنية مباشرة لديها تحفظاتها الخاصة على فحوى تلك القرارات . أو أن الأمم المتحدة تستخدم في تضييع الوقت ، حتى يحاول خلالها كل جانب من أن يحسن موقفه في المساومة . اننا نجد في قضية قبرص أسبابا ثلاثة تجمعت فيها . ان وفد بلادي يشارك الآخرين أسفهم لانه لم يتم احراز ولو تقدم ضئيل في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) وهي الصيغة التي أسهم فيها الى حد ما وفد بلادي . ان وفد بلادي مازال يرى أن قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) يشكل أساسا عادلا ، ومتوازنا نحو ايجاد تسوية عادلة لهذه القضية المعقدة ، ونحن نرى أنه لم يبرز عامل جديد يمكن أن يبرر للابتعاد عن أحكام قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) . لقد مضى عام واحد منذ اتخاذ هذا القرار ، ولكن نظرا للتاريخ الطويل الميرير له هذه المشكلة فيبدو أنه يجب علينا أن نعطي مزيدا من الاهتمام . وحث الأطراف المعنية بأن تبادر بتنفيذ القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) بنية حسنة . وفوق كل شيء ، فمن الحيوى أيضا بالنسبة للأطراف المعنية ألا تحاول وضع عراقيل أو أحداث أية تغييرات في الموقف من جانب واحد ، يمكن أن تؤثر على مجريات الأمور في طريقة ايجاد تسوية سلمية مقبولة من الطرفين .

ان ما حدث في قبرص - من أوله الى آخره - يدعو الى الأسف ، وأشير بذلك أيضا الى الحل الوسط الذي اضطرت اليه قبرص عند حصولها على الاستقلال ، ذلك النظام القديم ، نظام اتفاقية الضمانات ، والدستور الغريب الذي وضع لها والى وضع الأقليات في الجنوب والحد من حقوق الأغلبية . كلها أمور غريبة تمتد الى جذور المشكلة ، وهي عدم وجود أسلوب تعايش على قدم المساواة بين الجاليتين .

وعلى الرغم من ذلك ، فما يبعث على الأمل ، أن كلا من الجاليتين تبدوا وكأنها عازمة على الإبقاء على وحدة وسلامة أراضي قبرص ، واستقلالها ، وسياستها الغير منحازة . ومع وضوح هذا الهدف في أذهاننا ، يجب أن يكون في إمكان ممثلي الجاليتين ، الجلوس مرة أخرى لكي يتباحثا ويتفقا على شروط التعايش السلمي بينهما ، وذلك في إطار دستور جديد يضمن الحقوق المشروعة للجاليتين ويحافظ على الشخصية الثقافية المميزة لكل منهما .

وفي يوم آخر ، فان وزير خارجية قبرص قال هنا في هذه الجمعية :

" انه عن طريق تناول جديد للمشكلة بروح من التفاهم والمصالحة والتعاون ، ومع الاحترام الحقيقي لحقوق كل من الجانبين ، يمكن أن تثبت المفاوضات أنها بناءة ومثمرة" .

(A/PV.2401,P.18) وفي الواقع ، ان هذا بيان مفيد للغاية ، ويبدو لي أن نفس الروح قد انعكست في الكلمات التي ألقاها ممثلو الجانبين التركية والقبرصية . فلماذا نجد أنفسنا الآن في هذا الجمود ؟ هل هذا لأن القوات التركية لم تنسحب ، هل ذلك لان اللاجئين لم يعودوا بعد الى ديارهم وممتلكاتهم ، وهل سيفعلون ذلك طواعية واختيارا قبل أن يتكشف المستقبل ؟ أولاً المتطرفين في الجانبين مازالت لهم اليد العليا ؟ ان سلوك المتطرفين يجعلنا نعجب أحيانا هل قبرص في طريقها الى تقسيم مزدوج ؟ اننا نأمل في أن العناصر المعتدلة من الجانبين ، سوف تثبت وجودها ، وتعمل على أن تستأنف المفاوضات بين الجانبين ، تحت رعاية الأمين العام .

وواضح لنا أن مستقبل قبرص يجب أن يتقرر بحرية وفي سلام بمعرفة سكانها وحدهم ، ولشعر بثقة ان الطائفتين يمكنهما القيام بهذا العمل جادين ، وأن يستفيدا بالجهود الطيبة للأمين العام .

وانه لمن دواعي الأسف أن أربع جولات من المحادثات لم تنجح . ان الأمين العام رجل له مشاغل كثيرة ، ويجب ألا نضيع وقته ، ولديه ما يكفيه ، ونود هنا أن نهنيء الأمين العام على جهوده المخلصة ، ومثابرتة في مساعدة الأطراف على الوصول الى تسوية مقبولة من الطرفين . كما نود أن نسجل تقديرنا الكبير للعمل الممتاز الذي قامت به قوات الأمم المتحدة في قبرص ، للمحافظة على السلم ، في ظروف كانت موضع اختبار جديد لكل جندي شريف .

السيد ناكو (ألبانيا) (الكلمة بالفرنسية) : في العام الماضي نشبت بؤرة توتر جديدة في قبرص ، وقام تهديد للسلام والامن في الشرق في المنطقة المعروفة بمنطقة البحر الابيض المتوسط والبلقان .

ان الشعوب والدول المحبة للسلام في العالم ، وخاصة تلك التي تعيش على مقربة من هذه المنطقة ترقب بعناية خاصة ، ويطلق مشروع تطور الاحداث في تلك الجزيرة . ولقد بينت الاحداث بوضوح ان الموقف الذي يهدد بالخطر ، ومنتجات مقلقة للمنطقة المجاورة مازال مستمرا في قبرص .

ان جزيرة قبرص بسبب موقعها الاستراتيجي الهام كانت دائما مركزا لمطامع القوى الامبريالية التي تحاول جاهدة الحصول على الاشراف عليها حتى يمكن استخدامها كقاعدة رئيسية لخططها ومؤامراتها ضد الشعوب والبلاد ذات السيادة في الشرق الأوسط والبلقان ومناطق أخرى بقرب الجزيرة .

ان أزمة العام الماضي في قبرص ، والاوضاع الحادة التي مازالت قائمة في هذا البلد ، هي نتيجة لسياسة العدوان ، والتوسع ، والسيطرة ، التي تتبناها الدولتان الأعظم ؛ الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، وهما في الواقع تتنافسان للحصول على أوضاع استراتيجية في حوض البحر الابيض المتوسط ، وفي البلقان ، لانشاء ظروف تمكنها من الاعتداء على شعوب ودول المنطقة . ان الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفياتي ، يريدان انشاء مناطق نفوذ في المنطقة ، ويمتھنان حقوق الشعوب ذات السيادة ، ويحيكان المؤامرات ضد حرية الشعوب واستقلالها ، ويبدلان كافة الجهود للاستيلاء على مراكز استراتيجية هامة ، وانشاء قواعد عسكرية جديدة لهما في البحر الابيض المتوسط .

فالولايات المتحدة ، هي المسؤولة عن الحوادث الدامية التي حدثت في الجزيرة ، وذلك لانها أرادت أن تحول الجزيرة ، الى قاعدة دائمة للحلف الاطلسي ، وتجعلها منطلقا لاعتداءات أخرى . وعن طريق الضغوط الصريحة ، والمناورات المختلفة ، تحاول الولايات المتحدة أن تستقر في الجزيرة ، وأن تكون هي الوحيدة التي تحل القضية ، وأن تقرر مصير شعب يتمتع بالسيادة ، وهو شعب قبرص . ان الامبرياليين الامريكيين يواصلون سياسة المساومة في الكواليس ، وهم يحاولون أن يوصلوا بحل لقضية قبرص ، يناسب مصالحهم .

وفي نفس الوقت فان الامبرياليين الاشتراكيين السوفياتيين يدعمون أنشطتهم في قبرص . وان البيانات المختلفة ، التي أدلت بها موسكو بشأن أحداث الجزيرة ، لا تخفي الاهداف الحقيقية للاشتراكيين الامبرياليين السوفيات ، الذين يحاولون خداع الرأي العام ، معلنين أنهم يؤيدون استقلال قبرص ، ولكنهم يستغلون الأوضاع المتوترة في الجزيرة ، للتغلغل فيها وللتوسع ، والتغلغل ، في منطقة البحر الابيض المتوسط ، والشرق الأوسط ، وشبه الجزيرة البلقانية . ومن ثم ، فالاتحاد السوفياتي يحاول القيام بمساومات ، ويحاول التوصل الى قرارات تخدم المصالح الامبريالية له في

قبرص ، وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل عام ، حيث نجد الاساطيل السوفياتية الحربية ،
والأساطيل الأمريكية ، وهي تمخرع باب البحر الأبيض المتوسط .
ان الوعود التي تقدم تارة لطائفة ، وتارة لطائفة أخرى ، تستهدف تغذية النزاع فسي
قبرص ، لخدمة مصالح شخصية .

ومما سبق ، يتضح أن احداث قبرص ، هي الدليل الجديد على أن الدولتين الأعظم ،
تعملان على ايجاد توترات لا حدات مواجهة ونزاع بين الدول ، حتى تستطيع الدولتان الأعظم ،
أن يلعبا دور الحكم ، وأن يفرضا على الشعوب أمورا مواتية للمصالح الامبريالية للدولتين . والواقع
أن ذلك يتفق مع الاستراتيجية العالمية للدولتين الأعظم ، اللتين تريدان السيطرة على الشعوب .
وهذه السياسة متبعة في الجزيرة ، على نحو يتعارض مع مصالح شعب قبرص ، وسيادته ، والسلام ،
والامن ، في البحر الأبيض المتوسط ، والبلقان . وكل المبادرات التي اتخذتها الدولتان الأعظم ،
هي مؤامرات ضد الشعب القبرصي . فالدولتان لم تؤيدا يوما ما ، التوصل الى حل حقيقي لقضية
قبرص ، بل هما تحاولان عرقلة استقرار الأوضاع في الجزيرة ، وتحاولان الابقاء على المنازعات ، حتى
تجنبا منها أكبر فائدة ممكنة .

ان مصالح شعب قبرص تتطلب وضع حد وبأقصى سرعة ممكنة للتوتر السائد في الجزيرة ، وهو توتر أوجده الد ولتان الأعظم . ان شعبنا وحكومتنا تشجب بكل قوة الد ولتين الأعظم المسؤولتين عن مأساة شعب قبرص ، والتوتر السائد في المنطقة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط وللبلقان . ان أحداث قبرص تجعل من الملح والضرورى توخي الحذر التزايد من قبل شعوب البحر الأبيض المتوسط والبلقان والشرق الأوسط ، والمعارضه باصرار لسياسة السيطرة التي تحاول الد ولتان الأعظم فرضها ، وانسحاب الأساطيل الحربية الأمريكية والسوفياتية ، والغاء القواعد العسكرية الأجنبية من البحر الأبيض المتوسط .

ان شعب البانيا ، كما قال ذلك وزير خارجية بلادى في ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، عند ما تحدث في الجمعية العامة أثناء المناقشة العامة :

” ان شعب البانيا الذى كان يريد دائما مصلحة الشعوب الصديقة في قبرص واليونان وتركيا ، يتبين باخلاص سياسة ألا تصبح قبرص ضحية أطماع هاتين الد ولتين ، ان شعب البانيا يدين أى تدخل أجنبي في شؤون قبرص ، ويطلب من الطائفتين أن تحلا المشكلة التي تثور فيما بينهما ، طبقا لمصالحهما وتطلعاتهما ويتناسق ، وعلى أساس المساواة في الحقوق . ان جمهورية البانيا الشعبية قد أيدت دائما حرية قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها ” (الجلسة ٢٣٦٥ ص ٥٧) .

السيد هولاي (المجر) (الكلمة بالانجليزية) : منذ أن اتخذت الجمعية العامة

بالاجماع القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) انقضى اثنى عشر شهرا ، ولكن الأوضاع في قبرص لم تتغير ، بل بقيت مصدرا للقلق العميق الذى يساورنا جميعا .

ان الجمعية العامة ومجلس الأمن قد اتخذوا عدة قرارات تبشر بنتائج طيبة ، وتستهدف التوصل الى تسوية دائمة للأوضاع في جزيرة قبرص الموجودة بالبحر الأبيض المتوسط . الا اننا نأسف لأن اعتماد تلك القرارات لم يتبعه اجراءات تفضي الى حل القضية . ان عدم تحقيق تقدم في هذا الصدر ، لا يرجع الى اختلاف في تفسير تلك القرارات ، بل يرجع الى عدم الالتزام بالقرارات نفسها . ان وفد المجر قد أتيحت له أكثر من مرة الفرصة لكي يعرب عن موقفه ازاء قضية قبرص ، وفي أثناء المناقشة العامة بالجمعية العامة هذا العام ، قام وزير خارجية المجر بالتصريح بما يلي :

" ان التطور المواتي للأوضاع الأوروبية ومستقبل المنطقة التي تحف بقبرص ، قد تأثر بالأحداث المرتبطة بتلك الدولة ، الجزيرة . ان جمهورية المجر الشعبية تؤيد بكل قوة استقلال قبرص وسيادتها وسلامة ترابها . ونحن نطالب بالانسحاب الفوري لكافة القوى العسكرية الأجنبية ، ونعترض بشدة على أية خطة لتقسيم الدولة الى جزأين . ان حكومتي تؤمن بأن الوقت قد حان لمجلس الأمن ، لكي يتخذ اجراءات فعالة للتنفيذ الفوري لقراراته السابقة . ونود أن تفضي المحادثات بين قادة الطائفتين في قبرص الى نجاح مبكر عن طريق وساطة الأمين العام " . (الجلسة ٢٣٧٣ ص ٥٧) .

اننا نأسف للتدخل المستمر في الشؤون الداخلية لجمهورية قبرص ، ونشجب ذلك بقوة ، نظرا لأن هذا التدخل قامت به أوساط ارتبطت بموجب توقيعاتها ، على وثائق مؤتمر الأمن الأوروبي ، بضرورة دعم الانفراج الدولي ، ورفض اللجوء الى الطرق العسكرية ، ومختلف أنواع القوة لتسوية النزاعات . ان التدخل المستمر في حياة شعب قبرص ، يثير السخط العميق في مختلف جهات العالم ، ويشير سخط الرأي العام العالمي . والواقع أن كل شخص يدرك أن اللجوء الى هذه الوسائل عن طريق بعض الهيئات في حلف الأطنطي ، لا يمكن أن يؤدي الى نتائج مثل النتائج التي سادت في الماضي . ان الوضع الراهن يتطلب وجود علاقات دولية تقوم على المساواة ، وتستبعد كل تدخل خارجي . ومن الأهمية بمكان لتحسين العلاقات الدولية ، أن تستطيع جمهورية قبرص أن تنمو في جو من الاستقلال والحرية ، وأن تكون في مأمن من التدخلات الخارجية . وخير دليل على ذلك أن هذه المنطقة مازالت تعاني من توترات ، ومن ثم فان مؤتمر ليمما في الفقرة ٦٤ من قراره طالب بما يلي :

" ان وزراء الخارجية ان يشددون على أهمية القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) للجمعية العامة ، والقرار ٣٦٧ لمجلس الأمن ، اللذين اعترفا بسياسة عدم الانحياز التي تسير عليها احدى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ، واللذين قررا أهمية الاتفاقات التي تم التوصل اليها عن طريق مكتب التنسيق في اجتماعه في هافانا فيما يتعلق بقضية قبرص :

يعربون عن تأييدهم الكامل لحكومة وشعب جمهورية قبرص ، ويعتبرون أن أي عدوان على قبرص ، يعتبر تهديدا لاستقلالها ولسلامة ترابها ، ولسياسة عدم الانحياز التي تنتهجها ، وكذلك عدوانا على كافة الدول غير المنحازة . ويطالبون بالتنفيذ السريع

للقرارات ٣٢١٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ للجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة ،
ويدعمون كافة الدول الى احترام سلامة تراب قبرص وسيادتها ، وسياسة عدم الانحياز
التي تسير عليها ، ويلحون على ضرورة الانسحاب الفوري - وبلا أية شروط - لكافة
القوات الأجنبية من الجزيرة ، وعلى ضرورة استمرار المفاوضات في جو بناء فيما بين
الطائفتين ، وتحت رعاية الأمين العام ، على أن يتم ذلك بأسرع وقت ممكن ، ويطالبون
بعودة كافة اللاجئين فورا الى ديارهم في ظروف آمنة " . (A/10217) .

ان شعب المجر لا تدفعه أية مصالح أنانية ، فيما يتعلق بقبرص عندما يتخذ هذا الموقف ، لأننا نرغب في أن يستطيع سكان الجزيرة ، العيش في حرية وأن يتمتعوا بشمار أعمالهم ، دون أي تدخل أجنبي . وأن يستطيع كافة أعضاء الطائفتين أن يتفاهموا فيما يتعلق بالشؤون الداخلية المشتركة . نحن نريد توثيق علاقاتنا معهما ومع دول أخرى في المنطقة بما فيها اليونان وتركيا ، ومن ثم فقط اتخذنا موقفا بشأن تسوية كاملة عادلة ، لقضية قبرص في أسرع وقت ممكن ، ونحن نرفض كل جهود للتوصل الى حل عسكري مزعوم .

اننا نأمل أن يستطيع مثلا الطائفتين في قبرص من التوصل الى حل دائم تحت رعاية الأمين العام كورت فالدهايم ، حتى يمكن أن يسويا نزاعهما في جو خال من الانفعال ، آخذين في الاعتبار متطلبات المستقبل . اننا نغتنم هذه الفرصة ، للاعراب عن تقديرنا للأمين العام لما بذله من جهود في هذا الصدد .

ان كافة المشتركين في المفاوضات ، وكل من يستطيعون الاسهام بقدر ما في حل أزمة قبرص ، يضطلعون بتبعة كبرى ، لأن أنصار الحرب الباردة ، لم يتخلوا عن مخططاتهم لوقف اتجاه التعايش السلمي ، والتعاون السلمي في أوروبا وكافة بقاع العالم ، لأنهم يريدون تنفيذية لهيب الحرب حيث لم تخب نارها بعد . ومن ثم فمن واجبنا أن نطالب بحل جديد سريع سلمي عادل لأزمة قبرص التي استمرت طويلا .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٧/٣٥